اللغة والسلطة والهيمنة

مت طيب بن فا[١]، أحمد حسني لطفي دار الشيخ[٢]

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة بين اللغة والسلطة، من خلال مكونات مترابطة، كالفكر واللغة والسلطة والمجتمع والشخص المتكلم. ومحاولة استنتاج الجانب الذي تظهر فيه اللغة بوصفها سلطة مهيمنة تتحكم في كثير من الوقائع المرتبطة بالإنسان وحياته وبيئته وتواصله في المجتمع. وستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والنظر في المعطيات وتحليلها والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

كلمات مفتاحية: اللغة، السلطة، الهيمنة، الفكر.

Abstract

The aim of the study is understanding the relationship between language and authority through connected components, such as thought, language, rule, society and speaker person. The attempt to deduce the aspect in which language emerges as the dominant authority controls many of the facts associated with man, his life, his environment and his communication in society.

This study is based on the descriptive approach based on extrapolation, consideration of the data and analysis and access to the desired results of the study.

Keywords: Language, Authority, Hegemony, Thought.

المقدّمة

تعدُّ اللغة أداةُ ترجمةٍ للفكر، وقد تكون أداة تزييفٍ له، كما أنّها أداة ربطٍ بين الذات الداخليّة والواقع الخارجيّ، ولن ترى هناك معنًى للواقع من دون لغةٍ، وهل سيكون هناك وجودٌ لفكرٍ مؤثّرٍ خارج نطاق اللغة؟ فاللغة تتحوّل من إشاراتٍ ورموزٍ وأصواتٍ فحسب، إلى أدواتٍ للتأثير في الواقع المتحجّر الجامد. وفي الوقت نفسه قد تتحوّل إلى أداة تدميرٍ له، فهي هنا وسيلة تأثيرٍ أو تدميرٍ.

[1] Mat taib Pa, Faculty of Languages and Linguistic, University of Malaya, mattaib@um.edu.my
[2] Ahmad H. L. Daralsheikh, Post Graduate Student, Faculty of Languages and Linguistic, University of Malaya, ahmadhusme@gmail.com

وإن أردنا مناقشة العلاقة بين اللغة والسلطة، فعلينا النظر في عديدٍ من العلاقات؛ نحو: علاقة السلطة بالأيديولوجيا، أو بالثقافة، ثمّ الربط بين تلك العلاقات واللغة، مثال ذلك؛ علاقة (اللغة بالسلطة، واللغة بالهيمنة، واللغة بالعنف، واللغة بالمجتمع)، ثمّ النظر في بعض المسائل الإبستيمولوجيّة، نحو: اللسانيّات الاجتماعيّة وعلم الاجتماع عمومًا. فاللغة في المحصّلة وليدة واقعٍ اجتماعيٍّ تواصليٍّ، والمجتمع ميدانها، فلا يمكن، إذًا، تناول أيّ قضيّةٍ لغويّةٍ من دون النظر إلى هذا الجانب.

ومن المهم ذكره في هذا السياق؛ أنّ مناقشة هذه المسألة يتطلّب منّا النظر في الدراسات السابقة، والاطلاع على الجدل الذي تخلّلته وما خرجت به من نتائج؛ لذلك قمنا بإدراج رؤية كلٍّ من (رولان بارت وبيير بورديو)، ورأي عالم الاجتماع ابن خلدون في مقدّمة دراستنا؛ لما لها من أهميّة في هذا السياق. ثمّ بدأنا بالعرض المتسلسل الذي نستطيع من خلاله أن نتوصّل إلى نتيجةٍ ومخرجاتٍ نعتقد أنّها تجيب عن كثيرٍ من التساؤلات حول مسألة السلطة واللغة. فعلاقة اللغة بالفكر وسلطة اللغة على الفكر وإخضاعه بقوانينها، ثمّ الواقع المجتمعيّ وطبيعة النفوذ الشخصيّ وسلطته على اللغة، أضف إليها مسألة اعتماد العنف على اللغة في بسط هيمنته ونفوذه، كلّها علاقاتٌ متداخلة تفضي إلى بعضها البعض بطريقةٍ أو بأخرى.

إن اللغة السلطويّة المهيمنة ليست إلا حدًّا أدنى لما يُشرع للّسان نطقه في واقعٍ مقيّدٍ بالعديد من الاعتبارات، التي يجب استحضارها أثناء الممارسات اللغويّة أو أثناء بسط نفوذ اللغة وسلطتها، لكن لا بدّ لنا أن نستحضر – دائما– أهميّة اللغة لنا كجنسٍ بشريٍّ، فهي كما قال (هيدجر): أخطر النعم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يتميّز الإنسان من غيره بأنّه ناطقٌ، يترجم فكره للغة تدلّ على عقلانيّته. ولأنّ اللغة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعقل؛ نرى أنّ الإنسان يستخدمها في كلّ جزئيّةٍ من حياته، وفي كلّ موقفٍ يكون فيه، لكن الإشكاليّة هنا، تكمن في حريّة الإنسان في استخدام هذه اللغة التي تميّزه، إذ إنّ اللغة سلطويّة قمعيّة في بعض جوانبها، إن كان شكلًا أو مضمونًا، وهناك تباينٌ واضحٌ في النظر إلى سلطة اللغة وهيمنتها وعلاقتها بالعنف، وتباينٌ واضحٌ في علاقتها بالفكر وعلاقتها بالواقع والمجتمع الذي تتجلى فيه.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كشفها عن القوة التي تخفيها اللغة في طيّاتها، بحيث تجعلها قادرةً على التحكّم بكثيرٍ من المجريات والأمور التي لها علاقةٌ بالإنسان وحياته، ثمّ الكشف عن تفاعل اللغة مع المعطيات الاجتماعيّة التي تؤدي دورًا مهمًّا في هيمنة اللغة وبسط سلطتها بوصفها قوةٍ مركزيّةٍ يمتلكها ناطقها.

ولتحقيق ذلك، يمكننا صوغ فرضيّاتٍ معينة من خلالها ننطلق نحو جزئيّات دراستنا، وأهم هذه الفرضيات: الفكر محكومٌ بقوالب اللغة وقواعدها، واللغة سلطةٌ حينما تجبر المتحدث على الانصياع لضوابطها وقواعدها، لكنّها خارج ذلك؛ أي حينما تخرج إلى السياق التواصلي، تخضع لقيود المجتمع ونفوذ الشخص المتحدث وسلطته. وتتحقّق الهيمنة اللغويّة حينما يتخذها العنف وسيلةً من وسائله التي يستخدمها ضد الطرف الآخر الذي يقع عليه التسلّط.

وانطلاقًا من إشكالية الدراسة، ينطلق الباحث للإجابة عن عدد من الأسئلة، وهي على النحو الآتي:

١- ما علاقة اللغة بالفكر؟

٢- ما الفرق بين سلطة اللغة، ولغة السلطة؟

٣- كيف تحلل علاقة الهيمنة بين اللغة والسلطة؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، وهي على النحو الآتي:

١. معرفة علاقة الفكر باللغة.

٢. التفريق بين سلطة اللغة ولغة السلطة. والتفريق بين سلطة اللغة، ولغة السلطة.

٣. تحليل علاقة الهيمنة التي تجمع اللغة بالسلطة.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته هذا المنهج الكيفي القائم على النظر في المعطيات ووصفها، ثم تحليلها. وقد اطلع الباحث على الإرث اللغوي الذي عالج مسألة اللغة وعلاقتها بالسلطة وكيفية تحقيق الهيمنة بفهم تلك العلاقة، وقد استند الباحث، على نحو رئيس، إلى عدد من المفكرين الذين تناولوا اللغة وعلاقتها بالسلطة والهيمنة، نحو: رولان بارت وبيير بوردو، وعالم الاجتماع ابن خلدون.

أطروحة رولان بارت

يرى بارت (٢٠٠٥) في أطروحته أنّ اللغة تشريعٌ واللسان سننه، وقصد بذلك أنّ اللغة هي ملكةٌ خاصّةٌ ببني البشر، والإنسان يستثمرها في جميع شؤون حياته من خلال التعبير عن أفكاره، ويلجأ في ذلك إلى الرموز اللسانيّة، ما يثبت أنّ اللغة في حاجةٍ إلى اللسان؛ فهو من يحقّق لها الوجود الفعلي على أرض الواقع، ثمّ يرى الباحث أنَّ بارت يثير

تساؤولاتٍ حول سلطة اللسان القمعيّة على اللغة، وكيفية استثمار اللغة للّسان للتعبير عن الأفكار، وأين تكمن السلطة المرتبطة باللغة.

ثمّ رأى بارت (٢٠٠٥) أنّ للّسان سلطةً خفيّةً على البشر وعلى نحو دائمٍ، لكن لا يمكننا رؤية طابعها القمعيّ. واللسان كذلك يخضع لضوابط وقواعد وقوانين وتراكيب تحكمه، ونحن حينما نتكّلم به إنّما نحتكم إلى تلك الضوابط والقواعد الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة؛ لأنّنا من دون تلك الضوابط لن نتمكّن من إنتاج كلامٍ مفهومٍ وواضح، فمن هنا يتّضح لنا أنّ اللغة تستخدم علينا سلطةً، بل تفرضها من خلال قواعدها وبنيتها وضوابطها.

وقد دعّم بارت (٢٠٠٥) فكرته هذه بأمثلةٍ توضيحيّة، اكتفي بذكر مثالٍ عليها أورده بارت في أطروحته، إذ بيّن أنّ اللغة الفرنسيّة تُلزم متحدِّثها بالبَدْء بالفاعل قبل الفعل، وهذا مخالفٌ للغتنا العربيّة التي تبدأ بالفعل ثمّ الفاعل. معنى ذلك أنّ لكلّ لغةٍ سلطةً تُلزم بها من يريد التحدُّث بها. فاللغة أيًّا كانت، تحكم ناطقها بقواعدها وضوابطها، وهذا في حدّ ذاته يعدّ سلطةً تمارسها كلّ لغةٍ على ناطقها.

من هنا نخلص إلى أنّ اللسان وسيلتنا للتعبير عن أفكارنا التي تتيح لنا اللغة التي نستخدمها الإفصاح عنها، فأيّ فكرةٍ تخرج عن قوانين وضوابط هذا اللسان لا يمكننا الإفصاح عنها.

ثمّ تحدّث بارت (٢٠٠٥) عن خصّيصتين أساسيّتين للّسان، هما: سلطة الإثبات والتوكيد، والطابع القطعيّ للتكرار: فعنى بالأولى أنّ اللغة بأدواتها المتاحة تجعل جزءًا من الأفكار متاحًا أي يتناسق مع ضوابطها وقواعدها وبنيتها، وتجعل الآخر غير متاحٍ؛ لعدم موافقة اللغة له فلذلك يبقى مبهمًا وغير مثبتٍ. وعنى بالثانيّة أنّ المتحدّث ينصاع لسلطة اللغة ويخضع لها، كالفرد في القطيع، ويتجلّى التكرار في كون اللغة ضوابط وقواعد تتكرّر من جيلٍ إلى جيلٍ، وفي الحصيلة، تكرارها يرسخّها، وهذا الرسوخ في حدّ ذاته سلطةً داخليّةً فرضتها اللغة.

لقد أثبت بارت (٢٠٠٥) أنّ للّغة سلطةً داخليةً تتحكّم باللسان وتفرض نفسها عليه، لكن وُجد هناك عددٌ من العلماء من يعارضه ويعدّ سلطة اللغة سلطة كامنة في الشخص المتحدّث أو المؤسسة أو المجتمع الذي يجري تداول الكلام فيها، منهم بيير بورديو.

أطروحة بيير بوردو

ينتقد بورديو (٢٠٠٧) فلسفة اللغة التي تهمل جانب الاستعمال والشروط الاجتماعية التي تعترض اللغة أثناء استعراض سلطتها، ويتبنّى الطرح الذي يعتبر سلطة اللغة سلطةً مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بالشخص الذي يستعملها ومكانته في المجتمع، لذلك وجدناه يفرّق بين دراسة اللسان في ذاته وبنيته الداخليّة، ودراسته مرتبطًا بسياقه الاجتماعيّ واستعمالاته داخله.

المقاربة التي يمكن أن أخرج بها من هاتين الأطروحتين تتلخّص في أنّ اللغة تتحكّم باللسان وتفرض نفسها عليه كسلطة من خلال قوانينها وبنيتها وقواعدها، التي يتلفّظ بها المتكلّم في سياقٍ اجتماعيٍ، يبسط سلطته هو الآخر على اللغة، فتصبح اللغة في هذا السياق مهيمِنةً ومهيمنًا عليها. فما السلطة؟ وما الهيمنة التي تمتلكها اللغة؟ وما مدى نفوذها في السياق الاجتماعيّ والتواصليّ؟ وهل هناك ندية بين سلطة اللغة بقواعدها وضوابطها وبين السياقات التي تستعمل فيها؟

مفهوم السلطة

يعدُّ مفهوم السلطة من المفاهيم التي تعجّ بها قواميس العلوم السياسيّة والاجتماعيّة، لا سيّما السيسيولوجيّة منها، لكن هذا لن يكون عائقًا أمام اللغويّين الذين يدركون حدود اللغة ومكوناتها، والذين بإمكانهم وضع حدودٍ للسياقات اللغوية المختلفة، ولن يمثل بالنسبة إليهم عائقًا حينما يروحون إلى تشريح مصطلحاته وتبسيطها. وبناءً عليه، سيشرع الباحث بتعريف السلطة باقتضابٍ وتركيزٍ، وبما يخدم دراسته هذه على وجه الخصوص.

فعلى الصعيد اللغويّ، يرى ابن منظور (٢٠٠٣) أن كلمة (سلطة) تُشتق من الفعل (سلط- تسلّط) فنقول: تسلّط على شيءٍ، أي: احتواه وأحكم سيطرته عليه. بينما يرى العوزي (٢٠٠٩) أن "السلطة هي القوّة المحكمة التي يصعب الإفلات منها، والسلطة قدرة شخصٍ معيّنٍ على فرض أنماطٍ سلوكيّةٍ على شخصٍ معيّنٍ".

ويرادف مفهوم السلطة مفهومٌ آخر هو القيادة، ويقابلها مفهوم التعاون، فالسلطة تقع في الجانب النقيض للتعاون حسب التعريف اللغويّ؛ لأنّها تطبّق داخل المجتمع على أنّها قوّةٌ اجتماعيّةٌ مهيمنةٌ وقمعيّةٌ إلى حدٍ كبيرٍ. فقد تكون السلطة قوّةً حقيقيّةً ملموسةً؛ كالتعرّض لأذًى جسديٍ إن تمّ مخالفة هذه السلطة وعدم الانصياع لها، وقد تكون قوةً ناعمةً وخفيّةً؛ كسلطة الإيمان والاعتقاد بالشيء والانصياع له طوعًا.

وتعدُّ السلطة أحد أهمّ الأسس في المجتمعات البشريّة، ففي حديث الفكر التنويريّ الذي تناول المجتمع المدنيّ ونشوئه ما يدلّل على أنّ الحاجة إلى التعاون بين البشر وترك النزاعات والصراعات التي تقوم على الإقصاء – الذي يهدف إلى السيطرة وتحقيق النفوذ – هي من أوجد سلطةً وقوّةً، يخضع لها الجميع من دون استثناء، وتكون هي مرجعيتهم وحكمهم الذي يفصل في قضاياهم، ويضمن حقوقهم، وهذه القوّة اصطلح على تسميتها "سلطة".

وفي هذا السياق يرى كارل ماركس أنّ السلطة "هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، أيّ أنّ نشوء ما يرتبط بالظاهرات المؤسّسيّة والأيديولوجيّة الكامنة في أساس الحياة الاجتماعيّة، ذلك الأساس المتمثّل واقعيًا بالإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعيّة الرئيسة" (حقّي، ١٩٨٣).

ووفق العوزي (٢٠٠٩) يرى ابن خلدون أنّ العصبيّة هي أساس قيام السلطة "هذا يعني أن العصبيّة تتزامن في ظهورها مع ظهور العلاقات الاجتماعيّة، أو على الأقل مع بروز الروابط الفرديّة في مجتمعٍ ما. ولا شكّ أنّ الأفراد ينشؤون بنشوء سلطةٍ لا تزول، هي شرط وجودهم وتنظيمهم الاجتماعيّ".

يؤكد الباحث أنّ (ماركس) انطلق في حديثه من رؤيةٍ اقتصاديّةٍ وإنتاجيّةٍ للسلطة، وهيمنتها تنبع من هذا المنطلق، وهو حب السيطرة والاستحواذ على ممتلكات الآخرين ومقدّراتهم، بهدف إخضاعهم لرغبةٍ أو توجّهٍ معيّنٍ. بينما رأى ابن خلدون أنّ العصبيّة هي التي أدت إلى نشوء السلطة التي تحكم العلاقات الاجتماعيّة، وهي أساس وجودهم منظّمين متعايشين.

بعد هذا الإدراك لمفهوم السلطة والجوانب التي يمكن أن تقع في كنفه وضمن نفوذه، ينطلق الباحث ليبيّن مدى سلطة اللغة ونوعيّة هذه السلطة التي تمارسها وتلعبها على الصعيد التواصلي بين البشر.

سلطة اللغة

إنّ إلصاق مفهوم السلطة باللغة يجب أن ينظر إليه في أبعاده الشموليّة؛ أي اللغة بوصفها فكرًا، واللغة بوصفها أدواتٍ وقوانين، واللغة بوصفها تواصلًا واستعمالًا. فاللغة ظاهرةٌ معقّدةٌ تتقاطع مع حقولٍ عديدةٍ، نحو: السلطة والأيديولوجيّات والفكر والفلسفة والمنطق ...، واللغة، في حدِّ ذاتها، قد تمثّل سلطةً في حقلٍ وميدانٍ من الميادين؛ لأنّ العقول والأفكار تخضع لها ولضوابطها.

وإن فهم لغة السلطة يوجب بدايةً المرور عبر سلطة اللغة والخضوع لها، خاصّة في ظلّ مجتمعٍ كمجتمعنا العربي؛ يحوي رموزًا وإشارات وعلامات تعدّ في حدّ ذاتها لغةً يستخدمها الإعلام ووسائل المعرفة الحديثة التي ارتبطت بالتكنولوجيا. وهذا يدلّل على أنّ السلطة تستمدُّ قوتها من اللغة. وفي حال ارتبطت اللغة بالسياق الاجتماعيّ وموقع المتكلّم ومكانته، فإنّ اللغة –في هذا الموقف– حتى تكون حاضرةً لا بد لها أن تمرّ عبر السلطة، فالعلاقة بين السلطة واللغة علاقةٌ وطيدةٌ، لكنّها تعتمد على الهيمنة والتحكّم والسيطرة.

ويرى العالم الألماني نيتشه (١٩٠٠–١٨٤٤) اللغة فعلًا من أفعال السلطة، وهي أداة سيطرةٍ في أيدي الأقوياء والمهيمنين للتصنيف بين القيم "الخير والشر، النبيل والحقير..." (درسوني، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠، ١٠٢)، لكنّها تختلف عن ذلك عند الفيلسوف الفرنسي غوسدورف (١٩٨٦) الذي عدَّها عاملًا موجّهًا للإنسان ليندمج في المحيط المجتمعيّ والعلائقيّ. وهي بذلك تخضعه لقوانينها وسلطتها وفي الوقت نفسه تخرجه من ذاته لينخرط مع محيطه الاجتماعيّ وبيئته (غوسدورف، ١٩٨٦، ص ٤٥) .

بعد إدراكنا العلاقة التي تجمع السلطة باللغة، وكيفيّة تناوب الأدوار السلطويّة بينهما بحيث تحصل الهيمنة من طرف أحدهما على الآخر، وكيف يكون المتحدّث ضحيّة – غالبًا – للّغة وسلطتها، يمكننا الآن الانتقال إلى معرفة الهيمنة اللغويّة وأدواتها.

اللغة والهيمنة

الهيمنة مصطلحٌ يدلّ على الغلبة والتفوّق، وهو مصطلحٌ يتداخل مع كثيرٍ من الحقول المعرفيّة، نحو مصطلح السلطة الذي بيّنه الباحث في ثنايا هذه الدراسة، إذ يقول: هيمنةٌ اقتصاديّةٌ وهيمنةٌ سياسيّةٌ وهيمنةٌ ثقافيّةٌ، وضبط حدوده ومعرفة أبعاده يرتبط بالزاوية التي ننطلق منها أثناء تناوله، لكن هناك مصطلحين متلازمين يقترنان بمفهوم الهيمنة، وهما: التسلّط والإكراه، وبناءً عليه، فالهيمنة وجهٌ من وجوه فرض القوّة، في حيزٍ يفتقد إلى التكافؤ بين طرفين؛ مهيمِنٌ ومهيمَنٌ عليه.

وحتى يكون بالإمكان تحديد العلاقة بين اللغة والهيمنة، لا بدّ من استقراء الدلالات التاريخيّة لهذا المفهوم. وطرح أسئلة تحفيزية في هذا الإطار، نحو: هل اللغة إحدى أشكال الهيمنة؟ أم أنّها قد تقود إلى الهيمنة؟ أم أنّ الهيمنة مفردة في بنائها فحسب؟

إذا عُدَّت اللغة واجهةً معبّرةً عن شخصيّة المجتمع، ولم ينظر إليها بوصفها آليّةً للتواصل فحسب، فهي في هذا السياق، "الهواء الذي نتنفّسه" (علي، ٢٠٠١، ص ٢٢٧) وهي عالمنا، ينتهي عالمنا بانتهائها، لذلك مثّلت اللغة جانبًا من جوانب الصراع الثقافيّ والحضاريّ، وما محاولات الاستعمار عبر مراحله التاريخيّة سوى دليل واضحٍ على استهدافها ومحاولة اختراقها؛ لأنّ باختراقها والسيطرة عليها، فقدُ توازنٍ، وفكُّ ارتباطٍ، وإطاحةُ بقدسيّة من يتكلمها.

ولعلّ من المهمّ ذكره في هذا السياق أنّ للهيمنة ارتباطًا وثيقًا بالعنف، بوصفها أداة تقود إليه وتوظّفه على نحو واضح "فالعنف خطابٌ أو فعلٌ مؤذٍ أو مدمّرٌ يقوم به فردٌ أو جماعةٌ ضدّ أخرى" (ويتمر، ٢٠٠٧، ص ١١). ومن هنا فإنّ اللغة قد تكون في هذا السياق إحدى أدوات العنف، مع التذكير بأنّ إحدى وسيلتي العنف "معنويّةً أو ناعمةً"، فقد تكون اللغة هي الأخطر في هذا الجانب؛ وخصوصًا حينما يتّخذها العنف وسيلته في السيطرة والهيمنة. وهو عنفٌ صامتٌ يجذب الشعوب إليه من دون وعيها بخطورته.

وهو وجهٌ من وجوه التخلّف متمثّلًا في "التخلّف اللغويّ والثقافيّ والنفسيّ" (الذوّاويّ، ٢٠٠٢، ص ٧١)، الذي له مظاهر عدّة على اللغة والناطقين بها، وأهمّ مظاهره:

- استبعاد اللغة المركزيّة الأم من محاور التواصل المجتمعيّ الرئيسة.

- شعور ابن اللغة بالدونيّة أمام أبناء اللغات الأخرى، نحو شعور العرب أمام الغرب حينما يتمّ التواصل مع الآخرين.
- المزج اللغويّ بين الشرائح المجتمعيّة من دون وعيّ، تحكمه اعتباراتٌ نفسيّةٌ واجتماعيّةٌ، يهدف إلى إبراز الشخصيّة والقدرة، أو تقليد الآخرين، ولا سيّما من هم في نظره أرقى وأعلى شأنًا على الصعيد اللغويّ.
- الاغتراب الثقافيّ الذي يتولّد عنه شعورٌ بالنقص لدى الجيل المهيمَن عليه، فتصبح لديه حالة صراعٍ، تقود إلى تفكُّك بنيته الشخصيّة، فتصبح لديها القدرة على تسريب كلّ وافدٍ قيميّ إليها، وهذا ما أوردته عالمة الإنثروبولوجيا (مارجريت ميد) حينما أطلقت عليه "عهر الهويّة" (الذواوي، ٢٠٠٧، ص ٧١)، ويعني وفق رؤيتها؛ مساومة الأفراد على شخصيّتهم الجماعيّة؛ بغية التخفيف من شعورهم بالنقص.

كلّ ذلك الخطر سببه هيمنة تلك اللغة التي لا يراها الناس على نحو جليٍّ، لكنّ أثرها بادٍ وواضحٍ وخطيرٍ، فسوء تقدير مكانة اللغة ودورها في النسيج الاجتماعيّ والاستعمال، ولا سيّما الجوانب الدعائية، أمرٌ في غاية الخطورة؛ كونه يستهدف العقول ويزحزح ثقتها بهويّتها، ما يفضي بها إلى حالةٍ من الاغتراب، وبحسب حجّاج (٢٠٠٣) فإن اللسان من الممتلكات السياسيّة، وكلّ سياسةٍ لسانيّة، حتمًا، ستدخل في لعبة السلطة وتدعِّمها.

يخلص الباحث بعد ذلك إلى القول: إنّ الهيمنة اللغويّة خطرٌ يهدّد خصوصيّة الإنسان، بفرضها التبعيّة المطلقة لها ولقواعدها، وخاصّة حينما نكون مدركين أنّ هناك سلطة لغويّة تفرض على سياق الكلام، بموجبها لا يستطيع المتحدّث أن يختار ما يراه أو ما يقدّره أو يدور في فكره خارج نطاق هذه السلطة التي تفرضها اللغة بهيمنتها وسلطتها.

نتائج الدراسة

إنّ الحديث عن اللغة وعلاقتها بالسلطة يجرّنا إلى الخوض في كثيرٍ من المترابطات، لأنّ اللغة في حدّ ذاتها رابط حياةٍ بكلّ مقوماتها، وحديثنا عن سلطة اللغة جاء في سياق التراتبيّة والعلائقيّة بين اللغة والفكر والسلطة، وما بينهما من علاقات هيمنةٍ وسيطرةٍ، وأثر ذلك على أبناء تلك اللغة والمجتمع الذي يحيون فيه. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ما يأتي:

أن الفكر حينما يصدر رأيًا أو فكرةً، يكون في حاجةٍ ماسّةٍ للاستعانة باللغة التي هي عبارةٌ عن قواعد وقوانين وضوابط، صوتيّةٍ وصرفيّةٍ وتركيبيّةٍ، وبموجب هذه الحاجة يضطرُّ الفكر إلى أن يصبّ في تلك القواعد والقوانين، ويخضع لها وإلّا بقي حبيسًا، وهذا في حدّ ذاته يمثّل سلطةً فعليّةً على الفكر.

إنّ اللغة بسلطتها هذه، لا تمرّر إلّا ما تريده من كلماتٍ وأصواتٍ وتعابير وإشاراتٍ، وإن حاول محاولٌ الخروج عن هذه السلطة، سيجد نفسه كمن يغرّد خارج السرب، فلا يفهم، ولا يجري التواصل معه؛ لأنّه كسر قواعد السلطة التي يحتكم إليها المجتمع ككلّ.

إنّ سلطة الشخص المتحدّث وعلاقاته المجتمعيّة تحتّم على اللغة الانصياع لذلك، ووفقًا لرؤيته وما يمكن أن يكون مقبولًا في ذلك المجتمع. وبناءً عليه، فهذه سلطةٌ أخرى تمارس على اللغة، إذ يتمّ توجيهها وفق ما يتماهى مع تلك السلطة والقوة المسيطرة.

هناك سلطة لغةٍ، ولغة سلطةٍ. فاللغة في تلك الحالة مهيمِنةٌ بقوانينها وضوابطها وأحكامها، ومهيمنٌ عليها بقيود النظام السلطويّ، وسلطة الأشخاص ونفوذهم المجتمعيّ.

تتصف اللغة بالهيمنة التي تقود إلى العنف الناعم الذي يمارس بحق أبناء اللغة حين يتمّ فرض الرؤى والأفكار عليهم، عبر قنواتها وتعابيرها وتراكيبها التي قلنا إنّها تمثّل في السياق الاستعماريّ سُمًّا يتجرّعه المستعمَرون من دون علمهم بنتائجه.

إنّ الهيمنة خطرٌ يهدِّد خصوصيّة الإنسان، ويقيّد حريّته في بثّ أفكاره ومعتقداته.

وما يود الباحث قوله في ختام دراسته هذه: أن اللغة قد تكون متسلّطةً ومهيمنةً، لكنّها في الجانب الآخر وسيلة تفاهمٍ وتواصلٍ وتقاربٍ، وفي السياق الطبيعيّ هي شُهدٌ وليست سُمًّا.

مناقشة النتائج

لقد سعت الدراسة إلى تحقيق أهداف ثلاثة تجلت بوضوح في نتائج الدراسة فمعرفة العلاقة بين الفكر واللغة تكمن في أن الفكر لا يمكن أن يتبلور إلى مادة واقعية من دون الاستعانة باللغة التي تخرجه من قمقمه داخل فكر الإنسان إلى الحيز التواصلي الذي يستطيع بموجبه الناس رؤية فكر الشخص وفهمه بوضوح.

وعن العلاقة بين لغة السلطة وسلطة اللغة، فلكل لغة سلطة تكمن في قواعدها وبنائها وأصواتها وطريقة تراتب مكوناتها، على نحو لا يمكن لغير الناطق بها أو متقنها أن يسيطر عليها أو أن يمنح أي فضلٍ منها، فهي لا تمكن أحدًا منها سوى من امتلك المعرفة الكافية بكل حيثياتها، وهذه سلطة تفرض على المتكلم من دون أن يشعر بها غالبًا، وهذا ما يطلق عليه الباحث سلطة اللغة.

أما فيما يتعلق بلغة السلطة فعنى الباحث بذلك، السياق اللغوي التواصلي الذي يسمح للفرد أن ينتقي من اللغة ما لا يتعارض مع هذا السياق، فكأن السلطة في هذه الحالة تحدد لغة خطاب وتواصل معينة، لا تؤدي إلى

المساس بمن وضع هذه القيود وسن تلك القوانين واختار تلك اللغة التي إن تجاوزها الفرد عدَّ خارجًا عما يقتضيه السياق، وبناءً عليه، قد يتعرض هذا الشخص للعقاب.

أما بخصوص الهيمنة، فذهب الباحث إلى أن تحقيقها يجب أن يجمع بين سلطة متنفذة، ولغة محدّدة، تتناغم هذه اللغة مع سياسة السلطة، فلكل سلطة لغة خاصة تخاطب بها الواقع ومن فيه، وتحتكم اللغة في هذه الحالة إلى السلطة المتنفذة التي تمتلك أدوات اللغة، وخير دليل على ذلك تفوق لغة القوي على لغة الضعيف في الصراعات التي تدور في فلك الاستعمار والاحتلال، فغالبًا نجد لغة السلطة تتفوق على لغة من لا سلطة له.

إن الأمر الطبيعي لعلاقة السلطة باللغة أن تكون السلطة معلمة وموجهة لا أكثر، فسياسة الفرض والإرغام هي من يولد الهيمنة والتسلط اللغوي، وهناك ارتباط بين الحرية الفكرية وحرية الرأي، واستقلال اللغة عن سلطتها الخارجية، والاكتفاء بسلطتها الداخلية التي تشبه إلى حد كبير الصفات الوراثية والخَلْقية في المخلوق، بينما السلطة الخارجية فتثبت كل ما هو دخيل على تلك الطبيعة، ويدخل في حيز ذلك كل سلوك غير فطري (مكتسب).

المراجع

ابن منظور، محمد بن مكرم. (٢٠٠٣م). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

بارت، رولان. (٢٠٠٥). اللغة والسلطة. ترجمة محمّد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي. الطبعة الرابعة. الدار البيضاء: دار توبقال.

بورديو، بيير. (٢٠٠٧). السلطة والرمز. ترجمة عبد السلام بنعبد العالي. الطبعة الثالثة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

حجّاج، كلود. (٢٠٠٣). إنسان الكلام. مساهمةٌ لسانيّة في العلوم الإنسانيّة. ترجمة رضوان ظاظا. بيروت: المنظّمة العربيّة للترجمة.

حقّي، نور الدين. (١٩٨٣). الخلدونيّة: العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسيّة. ترجمة إلياس خليل. الطبعة الأولى. بيروت: منشورات عويدات.

درسوني، وفاء . (٢٠٠٥م). مفهوم التأويل في فلسفة نيتشه. (رسالة ماجستير). جامعة منتوري–قسنطينة. الجزائر.

الذوّاوي، محمود. (٢٠٠٢). التخلّف الآخر. الطبعة الأولى. تونس: الأطلسية للنّشر.

علي، نبيل (٢٠٠١). الثقافة العربيّة وعصر المعلومات. عالم المعرفة، العدد (٢٧٦)، ص ٢٢٧.

العوزي، مصطفى. (٢٠٠٩). في مفهوم السلطة. مجلّة الحوار المتمدّن (الإلكترونية)، العدد (٢٥٢٤). تم الاسترجاع في ٢٠١٩/٩/٢٤، من: https://bit.ly/2lRbtHb

غوسدورف، جورج. (١٩٨٦). كتاب الفلسفة. الجزء الأوّل. تونس: المركز الوطنيّ البيداغوجيّ.

ويتمر، باربرا. (٢٠٠٧). "الأنماط الثقافيّة للعنف". ترجمة ممدوح يوسف عمران. عالم المعرفة. العدد (٣٣٧)، ص ١١.